

Distr.: General
31 March 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي كان المجلس قد طلب فيه إليّ أن أطلعته بانتظام على الحقائق وأقدم إليه تقريرا بشأن التطورات في غينيا - بيساو وبشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ثم طلب المجلس إليّ بعد ذلك، في الفقرة ١١ من قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤) تقديم تقرير خطي إليه كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي وقعت منذ صدور تقرير الأخير (S/2008/751) المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، وبخاصة على تشكيل الحكومة الجديدة، وأحداث آذار/مارس ٢٠٠٩ المؤسفة، والوضع الأمني العام.

ثانيا - التطورات السياسية

٣ - تميزت الفترة قيد الاستعراض بتعاظم التوترات السياسية والأمنية داخل قيادات البلد السياسية والعسكرية. وقد بلغت هذه التوترات، مع تدهور هياكل الأمن والحكم في البلد، ذروتها باغتيال كل من الرئيس جواو بيرناردو فييرا، ورئيس الأركان العامة الفريق باتيستا تاغمي ناواي. كما أن التوترات السياسية سبقت مساعي رئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن لتشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.



٤ - وفي ١ آذار/مارس، حوالي الساعة ٧/٤١ مساءً، أدى انفجار قنبلة إلى مقتل الفريق تاغمي، وتدمير جزء من مقر الأركان العامة. وبعد ذلك بساعات قليلة، وحوالي الساعة ٤ صباحاً في يوم ٢ آذار/مارس، سُمع دوي رشاشات ومسدسات وقنابل صاروخية (آر. بي. جي)، بجوار مقر إقامة الرئيس فييرا، استمر حتى قرابة الساعة ٥ صباحاً. وتؤكد لاحقاً أن المهاجمين قد استولوا على مقر الرئيس فييرا واغتالوه. أما زوجته التي كانت معه أثناء الهجوم، فلم تُصب بأذى وكانت سالمة. وذكر المقيمون في المنطقة أن مقر الرئيس قد نُهب.

٥ - وفي أعقاب اغتيال الفريق تاغمي، أنشأت الأركان العامة لجنة من القادة العسكريين لإدارة الأزمة والسيطرة على الأفراد العسكريين. وفي ٢ آذار/مارس، أصدر المتحدث الرسمي باسم اللجنة، القائد البحري خوزيه زامورا إندوتا، بياناً أبلغ فيه الأمة أن رئيس الأركان العامة وثلاثة من مرافقيه قد قتلوا في انفجار قنبلة وضعها مجهولون. وذكر البيان أيضاً أن "مجموعة من مواطنين لم تُحدد أسماءهم" هاجموا مقر إقامة الرئيس فييرا في بواكير يوم ٢ آذار/مارس وأردوه قتيلاً. كما أعاد البيان تأكيد التزام القوات المسلحة بأن تظل على انصياعها للسلطات المدنية، وإخلاصها لواجباتها الدستورية. وفي أعقاب اجتماع غير عادي عقده مجلس الوزراء لاحقاً يوم ٢ آذار/مارس، أنشأت الحكومة لجنة تحقيق للنظر في الاغتياليين، وأعلنت فترة حداد وطني لسبعة أيام. وفي ٣ آذار/مارس أدى رئيس الجمعية الوطنية، الدكتور رايمونديو بيريرا، اليمين بوصفه رئيساً مؤقتاً للجمهورية، وفقاً للمادة ٧١ من الدستور، التي تنص على ضرورة انتخاب رئيس جديد في غضون ٦٠ يوماً. وفي ٦ آذار/مارس، أبلغ رئيس الوزراء ممثلي بأن لجنة التحقيق تحتاج إلى مساعدة بشرية ومالية من الأمم المتحدة من أجل القيام بمهمتها بكفاءة. وتقوم الأمانة العامة بتجهيز ذلك الطلب.

٦ - وتواترت سريعاً ردود الأفعال والإدانات الدولية إزاء الاغتياليين. وقد أصدرت بياناً في ٢ آذار/مارس أعربت فيه عن الصدمة والقلق إزاء تلك الأحداث. كما قامت بإدانة الاغتياليين وتأكيد الحاجة إلى تحقيق يتسم بالشفافية، عدة بلدان ومنظمات، منها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والشركاء الثنائيون. وأرسلت جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأنغولا وفوداً إلى بيساو لاستطلاع ما يمكن اتخاذه من تدابير عاجلة لتحقيق الاستقرار والأمن للبلد. وفي ١٢ آذار/مارس، قام العقيد معمر القذافي، زعيم الجماهيرية العربية الليبية والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بزيارة البلد تعبيراً عن التضامن مع حكومة غينيا - بيساو وشعبها.

٧ - وقبل هذه الأحداث المؤسفة، كان البلد قد اتخذ خطوات متواضعة، لتحسين صورته فيما يتعلق بشؤون الديمقراطية والحكم. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أيدت المحكمة العليا النتائج النهائية للانتخابات التشريعية التي أجريت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والتي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، مؤكدة أن الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر قد حاز الأغلبية المطلقة بحصوله على ٦٧ مقعداً مما مجموعه ١٠٠ مقعد في الجمعية الوطنية. وحصل حزب التجديد الاجتماعي للرئيس السابق محمد يالا إمبالو على ٢٨ مقعداً، على حين حصل الحزب الجمهوري للاستقلال والتنمية على ثلاثة مقاعد، وحزب الديمقراطية الجديد والتحالف الديمقراطي على مقعد واحد. وقد مهد قرار المحكمة العليا الطريق لافتتاح الهيئة التشريعية الجديدة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وانتخاب المكتب البرلماني الجديد، بما في ذلك رئيس البرلمان. وقد انتخب مرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، رايغونديو بيريرا، لمنصب رئيس البرلمان بأغلبية ٦٠ صوتاً مقابل ٣٧ صوتاً مضاداً. علماً بأن تسمية السيد بيريرا مرشحاً للحزب، في اجتماع للجنة المركزية للحزب عُقد في يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، قد شابتها الخلافات، وقد شكّا مرشحان خسراً الترشيح من أن عملية الترشيح لم تكن ذات مصداقية. وقد أثارت الخلافات المحيطة بالترشيح مرة أخرى المخاوف من استمرار الانقسامات داخل الحزب، وأوجدت جواً من الانقسام لاحقاً فيما بعد عملية اختيار مجلس الوزراء، وأثار شواغل وتكهّنات حول إمكان استمرار الحكومة في مرحلة ما قبل الجلسة الأولى للبرلمان.

٨ - وقد وقّع الرئيس فييرا مرسوماً في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر بترشيح زعيم الحزب كارلوس غوميز الابن، رئيساً للوزراء. وقد بدد ترشيحه المخاوف من أن تشكل التوترات السابقة بين الرئيس فييرا والسيد غوميز عقبة في سبيل ترشيحه للمنصب، وقد استقبلت جماعات المجتمع المدني الترشيح بارتياح. وقد أدى السيد غوميز اليمين بوصفه رئيس الوزراء في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقد أدى مجلس الوزراء الجديد المؤلف من ٢١ وزيراً و ١٠ وزراء دولة اليمين في ٨ كانون الثاني/يناير. وجميع أعضاء مجلس الوزراء هم من أعضاء الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، منهم ستة نساء، بمن فيهن وزير الشؤون الخارجية ووزير الاقتصاد. وتحدث رئيس الوزراء في حفل تنصيبه، فأكد أن الحكومة قد شكّلت على أساس توافق الرأي على الصعيدين السياسي والتقني داخل الحزب، وأنه سيفعل كل ما في وسعه لتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تعترض سبيل التنمية.

٩ - وقد عزز برنامج رئيس الوزراء قيام اللجنة المركزية للحزب، التي هي أعلى جهاز للحزب، بالموافقة بالإجماع على مشروع برنامج الحكومة واجتياز رئيس الوزراء اقتراحا بالثقة فيه في ١٥ شباط/فبراير. علما بأن التحديات الخمسة ذات الأولوية في برنامج الحكومة هي: (أ) تعزيز الحكم الرشيد، وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون؛ (ب) ضمان الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي؛ (ج) إصلاح الدولة وتحديثها؛ (د) ضمان النمو الاقتصادي السريع والمستدام؛ (هـ) استعادة سمعة الدولة داخليا وخارجيا. ويتعهد البرنامج بمواصلة إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برنامج مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. كما يتوخى البرنامج إجراء مراجعة وإصلاح شامل لقطاع الدفاع من خلال التشريعات الملزمة. كما يتعهد بإجراء انتخابات محلية بنهاية عام ٢٠١٠. وقد استؤنفت في ١٣ آذار/مارس الجلسة العادية الأولى للجمعية الوطنية، التي افتُتحت في ٢٧ شباط/فبراير وعُلمت في ٣ آذار/مارس. وقد أُجيز برنامج الحكومة في ١٨ آذار/مارس بأغلبية ٦٨ صوتا وامتناع ٢٨ عن التصويت.

١٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنهى برنامج الحوار التشاركي الذي قاده المعهد الوطني للدراسات والبحوث، بالمشاركة مع منظمة انتريس - صوت السلام - مشاوراته الشعبية التي استمرت لمدة ١٠ شهور في شتّى أنحاء البلد من أجل تحديد العقبات التي تعترض سبيل توطيد السلام، علما بأن جلسات الحوار، التي أنتج أثناءها ما يزيد على ٣٠٠ ساعة من تسجيلات شرائط الفيديو والشرائط الصوتية، تمثل أوسع مشاورات وطنية شاملة حول الأسباب الجذرية للتراع حتى الآن، ومكنت منظمة صوت السلام من وضع خريطة للأزمة وجذورها، وسوف يجري التصديق عليها في آذار/مارس على الصعيد الوطني. أما المرحلة التالية، فتشمل تحديد أولويات الأسباب الرئيسية للتراع لإجراء مزيد من البحث فيها وتحديد حلول لها، باستخدام نفس المنهجية والنهج. وقد قام بتمويل المرحلة الأولى صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، والبنك الدولي، والبرتغال، وفنلندا.

١١ - وقد وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منع الأزمات والإنعاش على برنامج تكلفته ١,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية عنوانه "بناء القدرات الوطنية لأغراض الحوار وصنع القرارات بشكل تعاوني في غينيا - بيساو" في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات وظروف الحوار وصنع القرارات التعاوني من خلال التدريب والمساعدة في هذه العملية، ويركز البرنامج تركيزا قويا على تمكين الشباب، وتعزيز التسامح بين الأعراق والتخفيف من حدة عنف شباب الحضر. ويرتكز البرنامج على الدروس المستفادة من "مبادرة توعية الشباب" النموذجية السريعة الأثر، التي أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثالثا - التطورات العسكرية والنواحي الأمنية

١٢ - في أعقاب الهجوم المسلح على مقر إقامة الرئيس فييرا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ظلت التحديات المتمثلة في تحقيق الأمن والحماية للرئيس مصدر قلق رئيسي على الصعيد الداخلي، وللشركاء الإقليميين والدوليين. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت بعثة تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مؤلفة من نائب وزير خارجية بوركينا فاسو، ممثلا لرئيس الجماعة، ورئيس لجنة الجماعة، بزيارة بيساو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. كما سافر كل من رئيس الرأس الأخضر، بيدرو بيريس، والمبعوث الخاص لرئيس أنغولا، الفريق هيجينو كاردوس، إلى بيساو لإجراء مباحثات مع مختلف الأطراف المعنية، بمن فيهم مثلي السابق شولا أوموريغي، بشأن الوضع السياسي والأمني في البلد. وقام المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، فرانسيسكو ماديرا، بزيارة بيساو في المدة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر، لتقييم الوضع السياسي والأمني. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قام وزير خارجية البرتغال، لويز أمادو، بزيارة بيساو لمدة يومين أثناء رئاسة البرتغال لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٣ - وفي ذلك الحين، أفادت التقارير بأن السلطات العسكرية في بيساو قد سلمت سبعة أفراد عسكريين ادّعى أنهم من المتورطين في هجوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى السلطات المدنية. وطلبت حكومة غينيا - بيساو تسليم قائد الهجوم المزعوم، الرقيب البحري نتشامي يالا، المعتقل في السنغال. وقد أنهى مكتب المدعي العام تحقيقه الأولي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واتهم المدعي عليهم باغتيال رئيس الدولة، وقتل أحد أفراد الأمن بمقر الرئاسة، وتدمير الممتلكات، وتقويض سيادة القانون. وقد أُحيلت القضية إلى محكمة بيساو الإقليمية، ولكن محامي المدعى عليهم احتجوا بضرورة إحالة القضية إلى محكمة عسكرية نظرا لكون جميع المدعى عليهم هم من العسكريين. وأكدت الشرطة القضائية أنه عندما جرى اغتيال الرئيس فييرا، كان ستة من الأفراد العسكريين السبعة وغيرهم من المحتجزين، قد أطلق سراحهم من زنازين الاحتجاز التابعة للشرطة القضائية بواسطة أفراد يرتدون الزي الرسمي مدججين بالسلاح.

١٤ - ويجدر بالذكر أنه بعد هجوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على مقر إقامة الرئيس، قام رئيس الوزراء بإنشاء لجنة تحقيق في القضية، مؤلفة من مثلي مكتب المدعي العام، ووزاري الداخلية والدفاع، والأركان العامة للقوات المسلحة، وممثل لحركة المجتمع المدني للسلام والتنمية من أجل إجراء تحقيق مواز. وقد انسحبت حركة المجتمع المدني لاحقا من اللجنة بحجة أن التحقيق لا يقوم على أساس قانوني.

١٥ - وفي ١١ شباط/فبراير، اجتمع رئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن مع القيادات العسكرية لمناقشة موضوع إصلاح قطاع الأمن، ومشكلة المخدرات، وإمكانية عودة رئيس هيئة الأركان البحرية السابق العميد يوبونا تشوتو الذي فرّ إلى غامبيا عقب القبض عليه لضلوعه في محاولة انقلاب مزعومة في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي الفترة نفسها، أشار بدرو إنغادا محامي العميد يوبونا تشوتو، في سلسلة من المقابلات مع وسائل الإعلام، أن موكله يرغب في العودة إلى غينيا - بيساو لتقديم نفسه إلى المدعي العام، وتوضيح وضعه القانوني. ولم تتحقق عودة رئيس هيئة الأركان البحرية السابق التي أُعلن عنها في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وقام وفد لمسؤولين من غينيا - بيساو برئاسة رئيس الوزراء ووزير الدفاع، بزيارة غامبيا يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير لمناقشة الأمر وتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين.

١٦ - ونُظِم في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حفل تخرّج ٢٥٠ من رجال شرطة التدخل السريع الذين جرى تدريبهم بموجب اتفاق أمني أبرم مع أنغولا في عام ٢٠٠٥، وذلك بعد إتمامهم المرحلة الأخيرة لتدريبهم في غينيا - بيساو. وقامت شرطة النظام العام بعمليات أمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ استهدفت جمع الأسلحة غير المسجلة والقبض على المهاجرين غير الشرعيين في أعقاب تزايد جرائم العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، والتي شملت قتل مواطنين لبنانيين، والسطو على مصرف في وضح النهار من قبل لصوص مسلحين.

١٧ - وخلال النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأ وفد مشترك للجنة الدفاع والأمن المعنية بالمصالحة، والمنتدى السياسي للمرأة، بإذن من الفريق تاغمي، سلسلة زيارات إلى جميع الثكنات في البلد لمناقشة موضوع السلام والمصالحة. وعلى الرغم من إنحاز برنامج الزيارات في بيساو، أُرجئت الزيارات إلى الداخل بسبب نقص الأموال. وتم في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ تدشين لجنة المرأة المشتركة بين الوزارات للدفاع والأمن. غير أنه لم يُسمح بعد للأفراد العسكريين من النساء بالاشتراك في عمل اللجنة.

رابعاً - إصلاح قطاع الأمن

١٨ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وافقت على التوصيات الشاملة التي قدمتها بعثة التقييم التابعة لوحدة دعم إصلاح قطاع الأمن المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة التي قامت بتقييم الوضع في غينيا - بيساو في الفترة من ١٤ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وهذه التوصيات موجهة إلى حكومة غينيا - بيساو، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي. ونحن نتشاور مع

الحكومة، ومع شركاء البلد المتعددي الأطراف، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية تحديد أولويات تنفيذ التوصيات.

١٩ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ وفي اجتماع اللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن، قام وزير الدفاع أرتور سيلفا، الذي يرأس اللجنة التوجيهية بإعلان إنشاء هيكل تنسيقي جديد، مما يستدعي إلغاء اللجنة التقنية، وإحلال أمانة محلها. وسوف يقوم وزير الدفاع بتنسيق الأمانة ويضم إليها ممثلي مكتب رئيس الوزراء، ووزراء الدفاع والداخلية والعدل، وقدامى المحاربين، والأركان العامة للقوات المسلحة. وقام الاجتماع أيضا باستعراض أنشطة إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠٠٨، ووافق على إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. وفي يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام الفريق الاستشاري الدولي لقطاع الأمن، ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، بعقد حلقة عمل مولتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكان من بين المشاركين فيها أعضاء مستقبلين للأمانة الجديدة، وذلك لمراجعة مبادئ إصلاح قطاع الأمن، وإعداد مشروع اختصاصات للهيئة الجديدة.

٢٠ - وبدأ تدشين تعداد قدامى المحاربين، الذي تموله المفوضية الأوروبية، خلال حفل ترأسه رئيس الوزراء في منطقة بوبا الجنوبية، في ١٤ شباط/فبراير. وشنت حملة توعية وطنية في الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس. وقد كان من المقرر إجراء التعداد في الفترة من ٢ آذار/مارس إلى ١٥ نيسان/أبريل، غير أنه عُدد توقيته، بحيث يُجرى في الفترة من ١٢ آذار/مارس إلى ٢٥ نيسان/أبريل، بسبب الأحداث المؤسفة التي وقعت في يومي ١ و ٢ آذار/مارس. وقد أعلن مندوب المفوضية الأوروبية خلال الحفل أنه سيُجرى أيضا في أيار/مايو ٢٠٠٩ تعداد لمختلف هيئات إنفاذ القانون.

٢١ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، أي قبل تدشين تعداد قدامى المحاربين، أوفد مجلس الاتحاد الأوروبي بعثة إلى بيساو لتقييم مستقبل بعثة سياسة الأمن والدفاع الأوروبية في غينيا - بيساو بعد انقضاء مدة ولايتها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما شارك مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في البعثة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمعنية بإصلاح قطاع الأمن، وذلك في الفترة من ١٩ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، تلك البعثة التي سعت إلى تقديم توصيات بشأن دعم عملية إصلاح قطاع الأمن. وفي أعقاب البعثة، قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإعداد خريطة طريق، ومشروع خطة عمل لعرضها ومناقشتها في اجتماع لجنة رؤساء أركان الدفاع للجماعة الاقتصادية لدول

غرب أفريقيا، الذي عُقد في برايا في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس. ويُتوخى عرض خطة العمل على شركاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تمويلها.

٢٢ - ولأسباب منها تنصيب الحكومة الجديدة، يمضي بخطى بطيئة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع الذي تموله نيجيريا للتدريب المهني وبناء القدرات الأساسية في البرازيل من أجل ٣٠ من كبار الأفراد المسرحين من القوات المسلحة، الذي يجري تنظيمه بشراكة مع حكومي غينيا - بيساو والبرازيل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وعقد وزير الدفاع اجتماعا لجميع شركاء المشروع في أواسط شباط/فبراير بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن أي مسائل معلقة للمساعدة على تنفيذ المشروع. وقد وُضعت المبادرة التجريبية في إطار برنامج الحكومة لإصلاح قطاع الأمن للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

خامسا - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٣ - على الرغم من أنه لم تقع مصادرات مهمة للمخدرات في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، فلا تزال بعض المصادر الموثوقة من وكالات إنفاذ القوانين الدولية والمحلية تشير إلى استخدام البلد أسلوب مسافنة شحنات كبيرة من الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى الأسواق في أوروبا، والأسواق الناشئة في أفريقيا وآسيا. ثم إن التغييرات التي وقعت في القيادة السياسية لغينيا المجاورة، وما أُعلن عن تشديد السلطات الغينية الإجراءات ضد تجار المخدرات المزعومين المقيمين في ذلك البلد، قد أثار المخاوف من تعزيز وجود تجار المخدرات الأجانب في غينيا - بيساو.

٢٤ - وفي ٤ شباط/فبراير، رفض مجلس الوزراء، بسبب نقص الأدلة، القرار الذي اتخذته مكتب المدعي العام في ٢٨ كانون الثاني/يناير بإغلاق تحقيقه في القضية المتعلقة بطائرة يُزعم أنها استُخدمت في نقل مخدرات غير مشروعة إلى غينيا - بيساو في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد طلب مجلس الوزراء إعادة فتح التحقيق في القضية. وأعلنت القوات المسلحة من جانبها عن عزمها مقاضاة الشرطة القضائية لنشرها ما تصفه الهيئة العسكرية باتهامات لا أساس لها من أن الهيئة العسكرية ضالعة في الاتجار بالمخدرات. وقد أبدت الحكومة الجديدة التزاما قويا بمكافحة تجارة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية مكافحة قوية. وقد أعاد وزير العدل الجديد تعيين مدير الشرطة القضائية، وعين رئيس الوزراء وزير العدل السابق مستشارا خاصا له بشأن مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

٢٥ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام وزير العدل، مامادو دجالو بريس، بافتتاح المقر الجديد للشرطة القضائية، رسمياً، ذلك المقر الذي تم تحديده بالكامل من خلال مشروع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يموله الاتحاد الأوروبي. وتم تسليم الشرطة القضائية معدات تشغيلية قام بتوريدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار المشروع نفسه، منها مركبات، ودراجات. بمحرك، وأجهزة لاسلكية. وفي شباط/فبراير، عاد ٢٥ من ضباط الشرطة القضائية من دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر في البرازيل. وقد ساهمت جنوب أفريقيا بمنح نقدية لصندوق الطوارئ لمكافحة المخدرات التابع لوزارة العدل. كما قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتعزيز وجوده في البلد بإيفاد أحد كبار الضباط في مهمة مؤقتة. وفي الوقت نفسه، أنهى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إجراءات استقدام اثنين آخرين من كبار ضباط المكتب، يُنتظر أن يبدأ عملهما في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

سادسا - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢٦ - واصلت تشكيلة غينيا - بيساو للجنة بناء السلام عملها مع البلد، في أعقاب الانتخابات الناجحة، وتعيين الحكومة الجديدة في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أُعيد تشكيل اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام لغينيا - بيساو، وهي نقطة الاتصال الرئيسية لعمل اللجنة مع الأطراف المعنية الوطنية، تحت قيادة مانويل ساتورنينو داكوستا، الوزير برئاسة مجلس الوزراء.

٢٧ - وبعد اغتيال الرئيس فييرا والفريق تاغمي، أصدرت ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو، بيانا شجبت فيه أعمال العنف، وشجعت جميع الأطراف المعنية على مواصلة التزامها بعملية توطيد السلام في البلد. وشجعت على وجه الخصوص المجتمع الدولي على دعم أعمال التحضير للانتخابات الرئاسية، وفقا لأحكام الدستور. وفي هذا الصدد، سوف تقوم تشكيلة غينيا - بيساو بتنظيم اجتماع في أواخر آذار/مارس بغية حشد الدعم للإعداد للانتخابات. كما أن لجنة البرنامج والميزانية سوف تستطلع فرص تقديم المزيد من الدعم في المجالات ذات الأولوية الرئيسية الأخرى المحددة في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو (PBC/3/GNB/3).

٢٨ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنشئت أمانة الصندوق الوطني لبناء السلام لغينيا - بيساو، التي يستضيفها مؤقتا مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. ويتألف المكتب من مسؤول برامج وطني لصندوق بناء السلام ومساعد إداري وطني للصندوق، وسوف يقدم المكتب دعما إداريا وتنظيما لعمل صندوق بناء السلام ولجنة

البرنامج والميزانية في غينيا - بيساو، ورصد التقدم المحرز، وتقديم تقارير عن المشاريع القصيرة الأجل للصندوق الجاري تنفيذها، وتقديم دعم مباشر لأنشطة اللجنة التوجيهية الوطنية.

٢٩ - ويشمل التنفيذ الجاري لمشاريع الأثر السريع التي وافق عليها صندوق بناء السلام إقامة شراكات بين مؤسسات الأمم المتحدة وشركاء التنفيذ الوطنيين. وفيما يتعلق بمشروع تشغيل الشباب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشباب، جرى القيام بعثة تقنية إلى بيساو في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لتقييم قدرات مؤسسات التدريب المهني الوطنية، بمشاركة المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في داكار. ويعمل شركاء المشروع حالياً على إتمام إنشاء وحدة تنسيق المشروع واللجنة التوجيهية، وإجراء حملة توعية تستهدف ضمان مشاركة الشباب المستهدفين في مشروع التشغيل، وتحديد آليات تمويل ودعم المشروع.

٣٠ - وفيما يتعلق بتنفيذ المشروع المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة العدل، لإصلاح مراكز الاحتجاز والسجون في البلد، أقام المكتب شراكة مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ووزارة العدل في البرازيل لإجراء تقييم فني بواسطتها، لغرض تحديد هياكل التدريب الأساسية واحتياجات التدريب. كما أجري تقييم فني لإدارة نظم بيانات السجون، بما يكفل تزويد السجون المستهدفة للإصلاح، بما يلزمها من قدرة على التسجيل وحفظ الملفات بمساعدة الحاسوب. ويجري إعداد الخطط الهندسية لأعمال التجديد.

٣١ - كما يجري تنفيذ المشروع المشترك بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووزارة الدفاع لإصلاح الثكنات العسكرية. وواصل شركاء المشروع عقد اجتماعاتهم التقنية، ومشاوراتهم، وتبادل التصاميم والبيانات التقنية والمعمارية التي من المقرر التصديق عليها كإسهام في إعداد دليل عملية مناقصات العقود العامة، التي يُنتظر أن تكون جاهزة في آذار/مارس. وعندئذ سوف يُشرع في عملية مناقصات العقود العامة من أجل أعمال التجديد.

سابعاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣٢ - لا يزال الوضع الاقتصادي هشاً. ولا يزال الوضع المالي غير المستقر في البلد يمثل أحد دواعي القلق البالغ، بينما يواجه البلد صعوبات شديدة في التدفقات النقدية. وتتعرض الحكومة لضغوط لتصفية متأخرات مرتبات موظفي الخدمة المدنية المستحقة لمدة أربعة أشهر، والديون المستحقة للمصارف التجارية الإقليمية والمحلية. وتركز حكومة رئيس الوزراء كارلوس غوميز الابن جهودها حتى الآن على تحسين تحصيل الإيرادات. وقبل تعيين السيد غوميز رئيساً

للوزراء، أوضح أن الحكومة بحاجة إلى ٦٠ مليون يورو لدفع جميع متأخرات المرتبات، والشروع في الإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها في مجال الإدارة العامة وقطاع الأمن.

٣٣ - وقرر مجلس صندوق النقد الدولي في كانون الأول/ديسمبر تمديد برنامج المساعدات الطارئة بعد انتهاء النزاع، إلى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وكان البرنامج مقرراً له أن يمتد من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وزارت بعثة الصندوق بيساو من ١٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، لمناقشة برنامج المساعدات الطارئة في عام ٢٠٠٩، والعمل مع الحكومة في ميزانية عام ٢٠٠٩ بناء على افتراضات واقعية فيما يتعلق بالإيرادات والدعم المقدم من المانحين. وقد أفادت بعثة صندوق النقد الدولي بأنه إذا كانت النتائج مشجعة وقت الاستعراض القادم في أواسط عام ٢٠٠٩، فبالإمكان مناقشة اتخاذ ترتيبات لإنشاء مرفق للحد من الفقر وللنمو. غير أنه تم التأكيد على ضرورة أن يبدي البلد استقراراً مالياً، وألا يتراكم عليه مزيد من المتأخرات. علماً بأن الصعوبات المرتبطة بالاقتصاد العالمي يمكن أن تؤثر على صادرات جوز الكاجو، مما يؤثر بدوره على الإيرادات، والتحويلات المالية، والائتمانات التجارية. ووافق مجلس مصرف التنمية الأفريقي في ٧ كانون الثاني/يناير على استعراض نصف المدة لورقة الاستراتيجية القطرية لغينيا - بيساو القائمة على النتائج (٢٠٠٥-٢٠٠٩) والوصول إلى مرفق الدول الهشة. وأوقفت جزاءات مصرف التنمية الأفريقي حتى عام ٢٠١٠، واستؤنفت مدفوعات المشاريع والصناديق الرهانة، والتي تبلغ حوالي ٣ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وشرع الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وإسبانيا والبرتغال في مناقشات مع الحكومة بغية إقامة آلية لإعداد ورصد دعم الميزانية في المستقبل. ويعكف البنك الدولي على إعداد استراتيجيته المؤقتة للدعم للفترة من أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٤ - وفي كانون الثاني/يناير، انقلب مسار ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية. فقد انخفضت أسعار الأرز المحلي بنسبة ٣٣ في المائة، وانخفض سعر الدخن الأسود بنسبة ١٧ في المائة. وحددت الحكومة سعر كيلو الأرز بما يعادل ٢٩٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، ووعدت باتخاذ إجراءات شديدة ضد المضاربين من التجار. ومنح البنك الدولي غينيا - بيساو ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لتمويل آلية لمساعدة أشد السكان ضعفاً، ومساعدة صغار الزرّاع على زيادة إنتاجهم الزراعي. والاتحاد الأوروبي بصدد تقديم ٦ ملايين يورو كمعونة طارئة في شكل مدخلات زراعية تُوجه عن طريق منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي. كما تم خفض سعر الوقود بما متوسطه ٣٠ في المائة في كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من أن شركة المرافق العامة الوطنية EAGB، قد تلقت مولدين كهربائيين جديدين قدرة كل منهما ١,٥ ميغاواط في إطار برنامج البنك الدولي

للهيكل الأساسية، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، فإن إمدادات الطاقة الكهربائية لم تتحسن بسبب مواجهة الشركة لمشكلات خطيرة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية التي أثرت أيضا على إمدادات المياه في العاصمة.

٣٥ - وفي ٦ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة رسميا انتهاء وباء الكوليرا الذي ظل يؤثر على البلد منذ أيار/مايو ٢٠٠٨. ووفقا للتقرير الختامي، أُبلغ عن ٢٢٩ ١٤ حالة إصابة بالكوليرا، و ٢٢٥ وفاة من جرّائها. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع الحكومة على إعداد خطة استراتيجية للوقاية من الأوبئة ومكافحتها في المستقبل. ومن بين الأهداف الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري لعام ٢٠٠٩، دعم الحكومة في إنشاء آلية مشتركة بين الوزارات للتأهب للطوارئ ومواجهتها. وقد كان مقرا إجراء تعداد عام للسكان في الفترة من ٢ إلى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، وقد أعيد توقيت هذا التعداد بحيث يجري في الفترة من ١٥ إلى ٢٩ آذار/مارس، وذلك عقب الأحداث المؤسفة التي وقعت في يومي ١ و ٢ آذار/مارس.

ثامنا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتُفل بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويوم حقوق الإنسان، من خلال احتفال رسمي عُقد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وجرى تنظيم زيارات إلى مراكز الاحتجاز، فضلا عن تنظيم برامج إذاعية، ومناقشات التعاون على الرابطة الغينية لحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي، والسفارة الفرنسية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي تلك الأثناء، قامت وحدة حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة بدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، برصد وإبلاغ إجراءات محاكمة المشتبه بهم المزعوم تورطهم في الهجوم الذي وقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على مقر إقامة الرئيس، فيما يتعلق بسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان التي تؤدي إلى إجراء محاكمة عادلة. وعلى الرغم من أن مكتب دعم بناء السلام في غينيا - بيساو قد دُعي للمشاركة كمراقب، فإنه لم يحضر المحاكمات، ولا يوجد في قانون العقوبات الوطني نص يتعلق بالمراقبين.

٣٧ - كما شاركت وحدة حقوق الإنسان في الفريق العامل المعني بموضوع الحوكمة والعدالة، الذي يرأسه وزير العدل، وذلك بدعم من مشروع سيادة القانون الذي يراعه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. علما بأن الفريق العامل، المؤلف من ممثلين للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والشركاء الثنائيين العاملين في قطاع العدالة، يهدف إلى وضع مصفوفة تشغيلية منسقة واحدة لقطاع العدالة لزيادة

الاستفادة من الموارد إلى أقصى حد، وتفادي الازدواجية، وتحقيق التآزر والتكامل بين الشركاء. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أنشئت لجنة رقابية جديدة لمراقبة عمل الموظفين القضائيين المدنيين وإدارتهم المالية. كما شاركت وحدة حقوق الإنسان لمكتب دعم السلام في مراجعة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير، بغرض إدماج حقوق الإنسان في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكومة والعدالة، وفي مصفوفة النتائج الخاصة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

تاسعا - تنفيذ القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير أسهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في مراجعة الخطة الإطارية للفريق العامل المعني بموضوع الشؤون الجنسانية، من أجل تنمية قدرات المنظمات النسائية على التوعية بحقوق المرأة، وإنشاء آليات لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقديم تقارير بشأنها. وقام مكتب دعم بناء السلام، في الوقت نفسه، بتيسير تدشين لجنة المرأة المشتركة بين الوزارات للدفاع والأمن، في ٣٠ كانون الثاني/يناير.

عاشرا - أمن الموظفين

٣٩ - لا يزال معدل الجريمة منخفضا نسبيا في غينيا - بيساو، وإن كان يُرى أن الإجماع يتزايد ويشهد عنفه، بوجه عام. ولم يُبلغ عن أحداث وقعت لموظفي الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض.

حادي عشر - ملاحظات وخاتمة

٤٠ - أقرّ بالجهود التي بذلتها السلطات الوطنية في غينيا - بيساو للتحقيق في عمليتي اغتيال الرئيس فييرا والفريق تاغمي نا واي، وأواصل دعوتي إلى إجراء عملية تحقيق تحظى بالمصداقية وتتسم بالشفافية. ومن المهم للدولة أن تغطي جميع الجوانب القانونية للتحقق من الوقائع التي قادت إلى الهجوم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وعمليتي الاغتيال في آذار/مارس ٢٠٠٩ لكي تضع حدا للإفلات من العقاب في غينيا - بيساو وتفرض احترام سيادة القانون وتحافظ على وحدة الدولة. ومن المهم أيضا أن توفر الحماية لحقوق المدعى عليهم وأن تؤمن لهم محاكمة عادلة. وأواصل مناشدة المجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إجراء تحقيق متعمق وتقديم المسؤولين عن الأعمال الإجرامية المرتكبة في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى العدالة.

٤١ - وفي الوقت نفسه، تُبرز عمليتا الاغتيال هاتان الحاجة الملحة إلى تنفيذ الإصلاحات في قطاعات العدالة والدفاع والأمن في غينيا - بيساو. وإني أحث الحكومة على تعزيز مشاركتها والتزامها بتنفيذ الإصلاحات في قطاعي الإدارة العامة والأمن. وأدعو الشركاء أيضا إلى إعادة النظر في استراتيجياتهم لتقديم الدعم إلى الحكومة في المشاريع المتصلة بإصلاح القطاع الأمني على نحو يكفل توفير جميع أشكال الدعم المادي والتقني وفقا لما تعهدوا به وفي الموعد المحدد. ومن الأهمية بمكان تنفيذ الأنشطة المدرجة على جدول الأعمال الوطني للإصلاحات وفق الجدول الزمني المقرر لها لترسيخ أقدام الحكومة وكتدبير لبناء الثقة بين السكان الذين ما فتئوا يرهنون عن رغبتهم الصادقة في تحقيق الإصلاح والتقدم والتنمية.

٤٢ - وتعكف إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وممثلي على استكشاف السبل للإسراع بتنفيذ الجوانب الرئيسية ذات الأولوية من التوصيات التي أقرتها البعثة المشتركة بين الوكالات لتقييم إصلاح القطاع الأمني الموفدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبذلك سوف تتركز الجهود على وضع وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر تستند إلى التوصيات. وإني أحث الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، على زيادة مساعدتهم في هذا المجال بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وتبذل الجهود حاليا لتعزيز قدرة المكتب على تأدية دور قيادي وتنسيقي في العملية الرامية إلى حشد الدعم لإنجاز إصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وفي هذا الصدد، سوف يساعد تطوير برنامج حاسوبي ومصنوفة للتنفيذ، وفقا لما أوصت به بعثة الأمم المتحدة لتقييم إصلاح القطاع الأمني، على تحقيق هذا الهدف، وإني أدعو جميع الشركاء إلى تقديم الدعم لهذا المشروع.

٤٣ - لقد تعهد السيد بيريرا، خلال مراسم أدائه القسم رئيسا مؤقتا، بأن يبذل أقصى ما في وسعه لتنظيم انتخابات رئاسية خلال الفترة المحددة في الدستور، وهي ٦٠ يوما، وحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم لغينيا - بيساو في هذا الشأن. وإني أهيب بأصدقاء غينيا - بيساو والمجتمع الدولي قاطبة ألا يتخلوا عن البلد في هذه اللحظة الحرجة وأن يقدموا له المساعدة التقنية والمالية. وينبغي أن يقف المجتمع الدولي وقفة رجل واحد ويساعد غينيا - بيساو على التقيد بدستورها من خلال تنظيم الانتخابات في الموعد المحدد وبطريقة سلمية.

٤٤ - وصوت الناحيون لصالح الأمل ولتحسين حياتهم اليومية في الانتخابات التشريعية النموذجية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكان عدم الاستقرار في العقد الماضي عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والتنمية، وأدى إلى تبديد فرص الانتعاش. وإني أحث جميع الفاعلين السياسيين على أن يضعوا طموحاتهم الشخصية جانبا وأن يتعاونوا للتوافق

على أفضل السبل لتلبية حاجات الشعب الماسّة. وتحقيقا لهذا الهدف، لا بد من إعطاء الأولوية لأمر عدة من بينها انتهاج سياسات تتيح تحقيق الانتعاش الاقتصادي وإيجاد مناخ ملائم لتعظيم إمكانات البلد وفرص تحقيق السلام والاستقرار والازدهار فيه.

٤٥ - وأود أن أجدد دعواتي إلى شركاء غينيا - بيساو لمواصلة تقديم أقصى ما يمكنهم من الدعم بحيث تتمكن الحكومة من التصدي للتحديات الهائلة التي تواجهها في مساعيها لإعادة بناء الدولة من خلال إصلاح الإدارة العامة والإصلاحات الاقتصادية. لكن جميع الشركات تتطلب وجود تفاهم متبادل وتقاسم للأعباء إذا أُريد لها أن تزدهر. ولذلك أهيب بالحكومة وشركائها أن يقيموا حوارا متواصلا وأن يتوخوا الواقعية في ما يضعونه من أهداف وتطلعات وجدول زمنية ومقاييس للتعاون الفعال. وينبغي أن تترجم جهودنا الجماعية لبناء السلام إلى عائدات ملموسة ينتفع بها السكان في حياتهم اليومية.

٤٦ - وأود خاتمة أن أوجه ثنائي إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بقيادة ممثلي الجديد، جوزيف موتابوبا، الذي وصل إلى غينيا - بيساو في ١٢ شباط/فبراير قبيل الأحداث المأساوية التي شهدتها البلد، على عملهم المكثف مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين لإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي تعترض البلد. وأود أيضا أن أشيد بجميع موظفي فريق الأمم المتحدة القطري لما يقومون به من عمل هام ومتواصل في غينيا - بيساو.